

وهذا من أجل دعم التوازن الاجتماعي المطلوب في هذه المرحلة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإننا نقاسم اللجنة الموقرة نفس التحليل الذي تضمنه التقرير، ومنه تأكيداً على مسؤولية الدولة المتمثلة أساساً في المحافظة على مناصب الشغل وحماية القدرة الشرائية وتوسيع قاعدة التضامن الوطني.

سيدي الرئيس،

كلنا نعلم ونشمن الجهد الذي تبذله الدولة في المجال الاجتماعي، ففي كل سنة تخصص الأموال الهائلة لهذا الغرض، غير أن هذا الجهد ومثل كل المبادرات الأخرى يستدعي التوقف وإعادة النظر في بعض الإجراءات والأهداف حتى تتمكن الحكومة من صرف هذه الأموال على الفئات المحرومة، وخاصة تلك القاطنة - في أغلب الأحيان - بالمناطق المعزولة والنائية، وهذا بهدف التنظيم الأفضل لعمل التضامن الوطني، ومساعدة المحرومين على مواجهة آثار الظرف الاقتصادي الحالي.

سيدي الرئيس،

إذا كنا قد عبرنا في مناسبات سابقة عن ارتياحنا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001، فإننا نؤكد مرة أخرى على أهميته وضرورة تجسيده في الآجال المحددة له بهدف تحقيق تنمية قائمة على النشاط المنتج، وباعتبار هذا المشروع امتداداً لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ومن أدواته، يجب أن يتم توظيفه في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وفي تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين.

سيدي الرئيس،

نسجل في مجال نفقات التسيير أهمية التوجه إلى الإجراءات المتعلقة بفتح مناصب شغل، وتوسيع التوظيفات الجديدة، وتجدر هنا الإشارة إلى قضية المعلمين المستخلفين الذين ما زالوا ينتظرون الحلول الملائمة من قبل الوزارة المعنية، ونشكر بالمناسبة اللجنة

وختاماً وللأمانة، أرفع بعض انشغالات المواطنين في ميدان الفلاحة، حيث يطلب فلاحو هذه المنطقة ما يأتي: - تخفيض أسعار الآلات المختلفة والأسمدة، وتحسين العلاقة مع مختلف الدواوين والصناديق.

- ضرورة استقلالية البنوك وصناديق الضمان الاجتماعي على مستوى ولاية عين تموشنت عن ولايتي تلمسان وسيدي بلعباس.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً للسيد أحمد بلغراس، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح.

السيد محمد مفلح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

أشكر بداية اللجنة الموقرة على دراستها المعمقة للإجراءات التي تضمنها المشروع المعروض علينا، وعلى جهودها المبذولة لإعداد التقرير التمهيدي الذي يتبنى أهم الانشغالات المشروعة للمواطنين وخاصة الفئات الاجتماعية المتضررة من انعكاسات التحولات الجارية في البلاد، كما يقدم التقرير ملاحظات وتوصيات هامة ترمي إلى معالجة المشاكل المطروحة في كل القطاعات والحد من الاختلالات الاقتصادية والمالية في مرحلة تتميز بتطبيق الإصلاحات الهيكلية العميقة.

سيدي الرئيس،

إن الوضعية الحالية التي يجتازها الاقتصاد الوطني إضافة إلى عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد وما تتطلبه العملية من تحولات عميقة في كل المجالات الحيوية، تفرض على الدولة توفير الظروف والعوامل الملائمة لتنفيذ برنامج الإصلاحات، وتكون السياسة الاجتماعية من أهم محاور الانتقال إلى اقتصاد سوق،

المؤسسات الصناعية العمومية قادرة على دخول اقتصاد السوق بإمكانيات تنافسية، ونحن نرى أن قرار الحكومة الأخير الخاص بتطهير كل الديون المستحقة في إطار ميزانية الدولة قبل نهاية السنة الحالية لكفيل بالمساهمة في التخفيف من الصعوبات والأعباء المالية التي تواجهها المؤسسات الصناعية العمومية.

سيدي الرئيس،

كما نشجع أيضا توجيه جهود الدولة في مجال البناء والأشغال العمومية نحو المناطق والقرى النائية قصد فك العزلة عنها والمساهمة في تنميتها المحلية.

أما عن الإمكانات الخاصة بتحسين ظروف التمدرس، فيجب أن يكون توزيعها على الولايات التي هي في أمس الحاجة إلى إكماليات وثانويات قصد مواجهة الضغط الحالي، وهنا أذكر خاصة بمبدأ مقياس الحاجة لتوزيع الأربعين ثانوية المبرمجة في هذا المشروع.

أما عن محتوى المادة السابعة والثلاثين (37)، فأشير، السيد الرئيس، إلى أهمية هذا الإجراء الخاص بالتنازل عن السكنات التابعة للقطاع العمومي الإيجاري ذات الطابع الاجتماعي، ولكن إذا كانت الشروط المحددة متروكة للتنظيم، فإننا نطالب بأن تؤخذ بعين الاعتبار قضية أسعار السكنات الاجتماعية التي لا يمكن الآن أن يحكمها منطق اقتصاد السوق، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها مؤجرو هذه السكنات، ولن يتحقق الهدف المتوخى من هذا الإجراء إلا بوضع تسهيلات تمكن الدولة من الحصول على موارد تدعم برامج جديدة للبناء.

وفيما يخص الإجراءات الجبائية، فإننا ننوه بأهمية التخفيضات على بعض الأتاوى والرسوم لفائدة المؤسسات والأشخاص، مثل تخفيض نسبة الدفع الجزافي وكذا الرسوم المستحقة على تأسيس الشركات.

سيدي الرئيس،

أرى، بهذه المناسبة، أن الظرفين الاقتصادي والاجتماعي

الموقرة التي تبنت قضية هؤلاء ضمن توصياتها المتعلقة بقطاع التربية الوطنية مؤكدة على ضرورة إيجاد الحلول الموضوعية والاستعجالية لهذه الفئة.

سيدي الرئيس،

أما في مجال الثقافة وحفاظا على روح الإبداع والنشاط الفكري، نؤكد خاصة على تشجيع الدولة لكل المبادرات المتعلقة بإنتاج الكتاب وترقيته، ومنها استغلال الأموال المخصصة للصندوق الوطني لدعم الآداب والفنون، وللعلم فإن صناعة الكتاب تواجه اليوم صعوبات جمة، فمؤسسات الطبع والنشر تزرع تحت الأعباء الجبائية التي تتطلب تدابيرها مراجعة استعجالية.

أما قطاع الصحة، فهو يعاني بدوره انعكاسات المديونية التي أثرت كثيرا على الخدمات الصحية، لذلك نلح على اتخاذ الإجراءات الاستعجالية لمسح ديون المستشفيات، كما نطالب بضرورة استفادة الولايات المحرومة من خدمات الأخصائيين مثل مستشفى غليزان، وذلك باعتماد التوازن في توزيع هؤلاء الأطباء الأخصائيين.

سيدي الرئيس،

فيما يخص قطاع الفلاحة، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة التكفل بهذا القطاع الحيوي لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي والاهتمام بالولايات التي تتوفر على المياه والأراضي الخصبة، وذلك بتخصيص اعتمادات معتبرة تسمح لها بالانطلاق في تنمية فعلية، وللتحفيز على إنشاء مؤسسات في مجال الصناعة التحويلية للمواد الغذائية الفلاحية، ولتوفير الظروف الملائمة للفلاح لممارسة نشاطه يجب على الدولة مسح كل الديون المرهقة لكاهل الفلاحين.

سيدي الرئيس،

تبقى الإصلاحات الحالية مرهونة بمبدأ الفعالية الذي لا يمكنه في هذه المرحلة أن يهمل البعد الاجتماعي، هذا البعد الذي تبناه برنامج الحكومة، وتم التأكيد عليه مرارا، ولذلك يجب وضع الآليات الكفيلة بجعل

ولذلك، سيدي الرئيس، فإنني سوف أؤجل الحديث إلى حين مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة والذي أرجو أن يحظى باهتمام أكبر من قبل الجميع، وأتمنى أن تتاح الفرصة لبقية زملائي النواب وبالأخص الإخوة والزملاء رؤساء المجموعات البرلمانية يوم السبت - إن شاء الله - وأن يكون حضور الحكومة ممثلاً ومعبراً عن اهتمامها بهذا الموضوع.

أما الإجراءات الجبائية والأحكام التي تضمنها مشروع قانون المالية فإنني أترك تناولها إلى التعديلات.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكراً للسيد فاتح فرد على وصاياها العشر، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي الوزراء ومعاونيهم،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر الزملاء في اللجنة على المجهود الجبار الذي بذلوه من أجل هذا المشروع.

أشير بادىء ذي بدء إلى أن مناقشة مشروع قانون المالية لكل القطاعات في خلال عشر دقائق هي عملية مقصودة، يراد من ورائها تكميم أفواه الأصوات الحرة في البرلمان، وهي عملية شبيهة بمن يفرض على طباطخ وضع فيل وطبخه في قدر لا تتسع لدندون.

ثم إننا تعودنا من خلال ما سبق من مناقشات قوانين المالية للسنوات الماضية تلك الازدواجية في كثير من الأطراف التي تريد كسب الشعبية من جهة ومن جهة أخرى كسب ود الطبقة النافذة .

يتطلبان توفير الأسباب والوسائل الكفيلة بتجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي وما جاء في هذا المشروع من تدابير وإجراءات ستسمح دون شك بتنمية حقيقية إذا ما تم إرفاقها بالعناية الاجتماعية المطلوبة لمواجهة مضاعفات الانتقال إلى اقتصاد السوق، وكذا لمواجهة تحديات العولمة وانعكاساتها على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً السيد محمد مفلح، وأحيل الكلمة إلى السيد فاتح فرد.

السيد فاتح فرد: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإطارات المرافقة لهم أو الإطارات المعوضة لهم،

رجال الإعلام ونسأؤهم،

الإخوة والأخوات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مناقشة مشروع قانون المالية فرصة تتاح للنواب باعتبارهم ممثلين عن الشعب لإطلاع الحكومة على الانشغالات المعبر عنها في أعماق الجزائر.

كنا نود، السيد الرئيس، أن تكون الحكومة أو أغلب أعضائها، أو نصفها أو ثلثها، والثلث كاف ليكون هذا الحوار والاتصال مباشرين بين الحكومة والنواب.

أما وأن بعض الحكومة في أقصى جنوب القارة، وجزء منها في شرق البلاد، ومع تفهم السيد الرئيس للالتزامات التي يتعين على أعوان الدولة القيام بها ومع التقدير الكبير للإخوة الوزراء الحاضرين معنا وكذا الإطارات التي تمثل الوزارات، فإنني أقدر أن النقاش بهذا الشكل لا يؤدي إلى ما هو مرجو منه، وقد يكون من غير جدوى كبيرة.

الحمراء التي أرادها الدجالون. فهل يريد صندوق "النقد" الدولي وأحباره في الجزائر أن يجعلوا الجزائر طبقتين فقط: طبقة أهل النعيم وهم الهفافون من فوق، وطبقة المتسولين وهم المهفوفون من تحت؟ ذلك هو عين السؤال الذي يظل بدون جواب وإن كنا نحن نعرف الجواب.

أما بالنسبة إلى هذا المشروع والتنمية الاقتصادية سواء كانت فيما مضى، أو الآن عبر كافة أرجاء الوطن، فإن هناك معاناة كبيرة يعيشها الشعب الجزائري وكل القطاعات، وهناك على سبيل المثال لا الحصر، سكنات اجتماعية انجزت في وقت قياسي، مما أدى إلى انهيارها وهذا ناتج على حساب النوعية، دون أن توفر لها الدولة التجهيزات الضرورية التابعة لها، وأقدم هنا دليلا فقد قامت الدولة ببناء 680 مسكنا في حي "برال صالح" بسوق أهراس سنة 1996، لكن هذه السكنات انهارت تماما، وخاصة عند تهطل الأمطار. وتأتي بعدها مديرية الترقية والتسيير العقاري لتطلب من سكان حي "برال صالح" وحي "الفداء" بسدراته دفع ثمن باهظ عن طريق المحضر القضائي.

وهنا أطلب من وزير السكن أن يفتح تحقيقا فيما يخص السكنات الاجتماعية التي أنجزت في حي "برال صالح" في ولاية سوق أهراس.

والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد أحسن عريبي.

يبدو أنك لم تكمل العشر دقائق، سيد عريبي، لا أدري ما كنت تريد قوله، لقد منحناك فرصة عشر دقائق فقلت إنها قليلة ولم تكملها! تفاهمنا، بارك الله فيك.

تقدم السيد كمال عطاش بتدخل مكتوب سوف يمكن السادة أعضاء الحكومة منه ويردون عليه في حينه.

أحيل الكلمة إلى السيد مصطفى قريشي.

فقد شاهد المواطن الجزائري -كمثال على ذلك- تلك المعارضة الشديدة لمشروع قانون المالية لسنة 2001 من قبل الأغلبية، وصارت المزايدات دفاعا عن الشعب هي الغالبة على جميع التدخلات، لأن في ذلك القانون إجحافا كبيرا في حق الشريحة العاملة والبطالة على حد سواء. ولكن الذين أرادوا فرضه كانوا ذوو مكانة وتسلط على أولئك المعارضين مما يجعل مشروعهم يمر ولو كره الكارهون، لأن صندوق "النكد" الدولي هو الذي يملي شروطه التي تذهب بالطبقة الوسطى والسحيقة إلى الجحيم.

وقد تعجبنا أثناء التصويت وتعجب المواطن أيضا من الأعجوبة التي جعلت ذلك المشروع المرفوض ظاهرا، مرحبا به ومقبولا لدى الأغلبية، وأعتقد الآن جازما أن الكرة ستتكرر هذه المرة، وسيرى المواطن الدفاع المجاني عنه في المداخلات لكسب وده من قبل بعض الأحزاب التي فقدت مصداقيتها الشعبية وتريد الآن استرجاعها من جديد بالاحتيال بالدفاع عن مصالح المواطن المسكين، ثم سيرى ذلك المواطن نفسه أن من دافع عنه هو الذي سيذبحه بسكين الموافقة السرية على المشروع من الوريد إلى الوريد، لأن الضاغط عليه جبار عنيد ولا يريد أن يمر من القوانين إلا ما يريد.

ولو سمح لي الوقت غير المسموح به على الإطلاق، لتفننت في وضع خطة جديدة هي مهمة في مناقشات قانون المالية، ألا وهي السلسلة المفقودة في طبقات المجتمع الثلاث، وهي سلسلة الطبقة الوسطى التي انحدرت أغليتها إلى الطبقة السحيقة، وطوبى لمن ارتفع منها إلى الطبقة العليا مع الهفافين والدجالين والمرتشين وحسن أولئك رفيقا.

سيدي الرئيس، إنني أرى وأطالب وأسأل في الوقت نفسه عن مصير هذه الطبقة التي هي الضامن الأساسي للتوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي والتي يصبح المجتمع بذهابها طبقتين توشكان، طال الزمن أو قصر، أن تتصادما صداما أكبر وأدهى وأمر من صدام العشرية

وفيما يخص الجباية العادية، وددنا أن يكون مشروع قانون الجباية خارج مشروع قانون المالية لسنة 2002، لأن قانون المالية السنوي قابل للتغيير أما قانون الجباية فهو دائم، ورغم هذا فإن نظام الجباية بعيد عن الواقع والتطورات الحاصلة، فهو نظام معقد وعقابي أي أنه ليس تحفيزيا، فتعدد الضرائب والرسوم وارتفاعها لا يشجع على الاستثمار، وقد أرهق المتعاملين الاقتصاديين، فالرسم على النشاطين التجاري والصناعي يدفع مرتين، فهو موجود في الرسم على القيمة المضافة، والدفع الجزافي ينخفض من نسبة 5 إلى 4٪، أقول: إن هذا غير كاف ولا يوجد مبرر لوجود مثل هذه الضريبة إلا في ثقل الجباية.

فالرسم على الربح مرتفع ولا يشجع على إعادة الاستثمار، كما أن أكبر نشاط في الجزائر هو النشاط التجاري الذي لا تقابله جباية في مستواه.

وفيما يخص البنوك، فإنها لم تتأقلم بعد مع اختيار اقتصاد السوق المنتهج ولم ترق إلى المستوى المنوط بها، لأنها لم تستحدث، فإذا قلنا إن أول مؤسسة شهدتها العولمة وكسرت الحدود هي البنوك، فهذه الأخيرة ما زالت تعيش عندنا في التخزين والتكديس، فبنوكنا لا تشجع على الاستثمار ولا تحرك عجلة الاقتصاد.

إذن، يجب أن يكون إصلاح البنوك قرارا سياسيا قويا يحرر البنوك من قيودها وعاداتها وتقاليدها في التسيير والمعاملة، وبالتالي يجب تكوين عمال البنوك والعمل على إحداث بنوك عالمية في الجزائر وإنشاء فروع لبنوكنا في الخارج، وإحداث بورصة القيم وسوق الصرف، خاصة بعد الاستقرار شبه الكلي الذي عرفه الدينار في الآونة الأخيرة.

وفيما يتعلق بقانون تنفيذ الميزانية، فقد طالب نواب حركة النهضة منذ السنة الأولى كل الحكومات المتعاقبة بتقديمه، وهذا آخر قانون مالية ناقشه، ولم يحصل لنا الشرف أن تصفحنا هذه الوثيقة، وكل سنة نعطي الحكومة

السيد مصطفى قرشي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن النمو في الجزائر مرتبط بالفلاحة والبتروال اللذين يخضعان لتقلبات وتوقعات غير مستقرة، فالفلاحة تنتظر الأمطار والبتروال مرتبط بالترقب اليومي لنتائج الأسواق العالمية.

ونذكر أيضا أن مداخيل مساهمات الدولة والمؤسسات التابعة لها ضعيفة، في حين بدأ القطاع الخاص يأخذ مكانته تدريجيا، حيث أصبح يساهم بنسبة 60٪ من الناتج الداخلي الخام، لذا يجب تشجيعه.

قد يكون السعر المرجعي للبرميل المحدد بمبلغ 22 دولارا مغامرة في ظل عدم استقرار الاقتصاد العالمي والتوازنات العالمية الخاصة في هذه الظروف.

قد نقع في نفس خطأ أموال إعادة الجدولة واحتياطي الصرف لسنة 1998، إذ سدت آنذاك ثغرات انخفاض سعر البتروال في حين بقيت البلاد في أزمة، نقول هذا لأن ميزانية الدولة ما زالت مرتبطة بالجباية البتروالية التي تمثل حوالي 64٪، ورغم ذلك لم تأت الجباية العادية بنتائجها بسبب التهريب والتزوير والرشوة وعدم وجود الإحصاء، وعدم تفعيل الاقتصاد الوطني، فقد جاءت التعريفية الجمركية مثلا بقيمة 106 ملايين دينار مقابل قيمة 11 مليار دولار للواردات. هذا ضعيف جدا إذا أخذنا التعريفية الجمركية بكل مستوياتها الخمسة من أدناها إلى أعلاها، حيث تصل إلى حدود 250 مليار دينار. فنجاعة هذه التعريفية إذن، أقل من النصف وهذا دون الدخول في موضوع الحاويات والميناء وجهاز السكانير الذي لا يرى كل شيء والذي قيل عنه: إنه سرق.

- التحويلات الاجتماعية: إنها بقيمة 400 مليار دينار، أي حوالي 10٪ من الناتج الداخلي الخام، ومن خلال الأرقام فإن الدولة الجزائرية هي دولة اجتماعية فعلا، فهي تنفق كل هذه الأموال على الأنشطة الاجتماعية والثقافية والصحية والتربوية والتضامنية وغيرها، لكنها لا توجد في الواقع، أي أنها لاتصل إلى أصحابها الحقيقيين، وإلا كيف نفسر اتساع رقعة الفقر؟! ونحن نقول: إذا تم ترشيد هذه الأموال سنستطيع أن نخفف من حدة الفقر والبطالة.

وفي باب ترشيد النفقات دائما، انعقد ملتقى حول الفقر في السنة الفارطة وانهقد في هذه السنة مهرجان الشباب الذي قيل لنا إنه عملية مريحة، إذ أتينا ببقايا الشيوعيين في العالم من أجل الرقص وشبابنا يعاني الفقر.

أنتقل إلى الميزانيات القطاعية:

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، وضعنا في برنامج الحكومة الذي صادقنا عليه، تقسيما إداريا جديدا لم نره بعد، لأنه من باب اللامركزية وتطور المناطق، فإن هناك مدنا أكبر من أن تكون دوائر في ولايات مثل: العلمة وعين البيضاء ومغنية، حيث يقطنها أكثر من 150 ألف نسمة، وهي دوائر منذ الأربعينات، أي منذ أن كانت الحركة الوطنية، رغم مرور 65 سنة عليها فإنها ما تزال كذلك.

السيد وزير الموارد المائية، لقد استطعنا هذه السنة أن نخفف من مشكل المياه في ولاية تلمسان فبعد أن كنا نتزود بالمياه مدة ساعتين خلال 36 يوما أصبحنا نتزود به مدة أربع ساعات خلال 20 يوما، وهذا في مناطق: الغزوات ومغنية وندرومة والرمشي وسبدو، ويمكن تخطي هذا المشكل بواسطة حفر الآبار في انتظار تكملة سد حمام بوغرة الذي أصابه التلوث عن طريق واد المويلح الآتي من الغرب وأقول: إن هذا التلوث فعل إرادي، وللعلم فإن حل هذا المشكل يقتضي التنسيق بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الموارد المائية، لأنه لا يعقل أن يهمل أمل المنطقة في حل مشكل الماء بسبب عمل طائش أو بسبب إقامة محطة تصفية المياه في التراب الجزائري.

صكا على بياض، بحيث تفعل ما تشاء بالأموال العمومية، لأنه دون هذه الوثيقة لا يستطيع أحد أن يعرف كيف وأين تم صرف أموال سنة (ن-3) والسؤال يبقى مطروحا، أي لماذا لم تلتزم الحكومات بهذه الوثيقة رغم أنه منصوص عليها في قانون 84-17 وحرمت النواب من حقهم في المراقبة؟

وأيضا لماذا لا يفعل دور مجلس المحاسبة وتعطى له المكانة اللائقة به؟ خاصة وأن المؤسسات والهيكل موجودة وتصرف عليها الأموال، لكن لا يمكن لتقريرها السنوي أن ينشر ولا حتى أن يقدم.

وأتطرق الآن إلى ترشيد النفقات، حيث أن نسبة 70٪ من النفقات تذهب هباء منثورا والنسبة الباقية (أي 30٪) موجودة في الواقع، وعليه فنحن أكبر بلد مبدّر في العالم، وبالتالي نطالب بتفعيل آليات الرقابة دون عاطفة وهنا أقدم أمثلة عن ترشيد النفقات:

- التجهيز: حوالي 569 مليار دينار لاتظهر آثارها في الميدان، لأن المشاريع تنجز ببطء ولا تحترم الآجال المحددة، إعادة تقييم كل سنة تضاف إليها نسبة 20٪ من القيمة المبدئية لها، وهذا لسببين اثنين:

أولا: إن مسيري مؤسسات الدولة في المستوى ولا أحد يحاسبهم.

- تجاوزت الأحداث قانون الصفقات وأصبح قانون محاباة، حيث يكون الاستثناء بالتراضي هو الأصل بين المزايدة والمناقصة.

- صناديق الحسابات: أنشأنا صناديق وأمددناها بأموال، حيث يوتي لنا بجداول تعبر عما دفع وما بقي، ولكننا نريد معرفة ماذا فعل بأموال هذه الصناديق، أو بالأحرى نريد الفعالية في الميدان، إذ ما الجدوى من هذه الصناديق مقارنة مع الأهداف التي أنشئت من أجلها.

الرئيس: شكرا السيد مصطفى قريشي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد قطيش وله إحدى عشرة دقيقة.

السيد أحمد قطيش: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

نساء ورجال وسائل الإعلام المختلفة.

السيد الرئيس، لقد جاء معالي وزير المالية هذه السنة بمشروع ميزانية أكثر تفصيلا ودقة، الأمر الذي يجعلني أتدخل بشكل مختصر في بعض القطاعات في ولاية المدية التي أمثلها.

وأود قبل الشروع في مداخلتني أن أذكر بعض الجوانب التاريخية لهذه الولاية، نظرا إلى ما عانته من صعوبات وعراقيل وتهميش ونسيان، حيث أن ولاية المدية التاريخية منذ اكتشافها في عهد "زيري بن مناد" إلى "بيلك التيطري" ثم "عمالة التيطري" ولم تشهد لاية المدية، النور ولم تتطور إطلاقا، وذلك لأسباب قد نجهلها أو لأن الحظ لم يكن معنا، لكن في الحقيقة أقول: إن ولاية المدية قد ضحت بعدد كبير من الشهداء الأبرار، وهذا إذ أخذنا بجانبها التاريخي وهناك من الأبطال الذين فجروا هذه الثورة التحريرية وهم لا يزالون على قيد الحياة، وإذا أخذنا هذه الولاية من جانبها العلمي والثقافي نجد أن لها قافلة من العلماء، فمنهم من استشهدوا -رحمهم الله- أمثال بن شنب، وإمام الياس وفخار عبد الكريم، ومنهم من ما يزال على قيد الحياة، وأقدم مثالا فقط عن الأبناء الأعزاء لولاية المدية، وهو أحد الأطباء المشهورين الذي قام بمداواة الرئيس الأمريكي "ريغن" في الوقت الذي عجز الطب الأمريكي عن مداواته.

وإذا تطرقنا إلى الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في ولاية المدية، نجد أن الندوة الوطنية للفقر رتبته في المرتبة الثالثة، ورغم كل هذا لم تستفد هذه الولاية أدنى

السيد وزير الطاقة والمناجم، إن المواطن هو الذي يعاني من الإجراءات العقابية لتوزيع البنزين في المحطات، لأن المهرب يجد البنزين دون عناء، بل إن هذه الإجراءات تساعد المهرب أكثر، وحراسة الحدود من مسؤولية الدولة.

أقول في البحث العلمي: إنه لن تتقدم البلاد دون بحث علمي وطني غير مستورد ونابع من مراكز بحوث جزائرية وبعلماء جزائريين، وأرى أن تعمم مراكز البحث العلمي في الجزائر وألا تقتصر على العاصمة فقط، كما يجب إنشاء مراكز بحث متخصصة في الميادين المختلفة.

السيدان وزير العمل والضمان الاجتماعي ووزير التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني، أتوجه إليكما بطلب واحد فقط وسيجازيكما الله سبحانه وتعالى عليه، حيث يجب أن يلحق المواطن البطال بمصلحة الضمان الاجتماعي، لأن البطال عندما تكون لديه وصفة طبية يذهب أولا إلى المساجد لكي يتسول ثم يذهب إلى الصيدلي ليسدد تكلفة الوصفة الطبية لذا أطلب أن يستفيد البطال خدمات الضمان الاجتماعي.

السيد وزير الاتصال والثقافة، يجب أن تراقب إعلاناتنا الإشهارية في التلفزيون والإذاعات، ويجب أن تحفظ فيها حشمة ووقار العائلة فلو سمعت، سيدي الوزير، الإشهارات التي تقدمها قناة البهجة والقناة الإذاعية الثالثة، لوجدت أنها تحث على الانحلال الخلقي، وأذكر لكم مثالا أنه بمناسبة الدخول الجامعي -أكرمكم الله- كان دخول الفتيات مجانا إلى مقر الفساد حيث يشرب الخمر دون انقطاع، لذا يجب، السيد الوزير، أن تقفل هذه الأماكن الإشهارية.

وأخيرا، أقول للإذاعات الوطنية: كفى دعوة إلى الإنحلال الخلقي وكفى دعوة إلى إنحلال المجتمع، كما أشكر اللجنة على عملها وشكرا السيد الرئيس.

سليمان متيجة ثانية، نظرا إلى خصوبة أراضيها الشاسعة وكون السدين المذكورين سابقا محل دراسة لسقي مساحة قدرها 6000 هكتار، وبذلك نضمن استخلاف الثروة البترولية الزائلة، إلا أننا منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا لم نشهد أي شيء، وإذا تحدثنا مثلا عن المياه الصالحة للشرب، وأشكر زميلي كويني الذي سبقني إلى هذا الجانب في مداخلته، نجد أن الولاية تعاني عجزا كبيرا جدا، وهذا لا يعني أن السلطات أو القائمين على هذه المصلحة لم يعملوا ولم ينجزوا ولم يحركوا ساكنا، بل إن قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لديهم لم تسمح لهم بإنجاز أكبر عدد ممكن من العيون أو الآبار لسد حاجات المواطنين، حيث أنه في سنة 2001 - وأستسمح، السيد الرئيس، ومعالي الوزراء وزملائي وزملائي - هناك في الجزائر المستقلة مواطنون يتنقلون بواسطة الحمير لجلب الماء على مسافة ثمانية (8) أو تسعة (9) كلم، ولتوخي الدقة أذكر مثالا يخص المداشر مثل "أولاد علال"، "الصخايرية"، "الشهبونية"، "الكاف لخضر"... إلى آخره من المداشر المعزولة، وأود، السيد الرئيس، أمام هذا الوضع أن ألتمس من الحكومة أو من الوزارات المعنية أن تنظر إلى ولاية المدية بعين الاعتبار وبعين الرحمة، لأنه يقال: إن عيب ولاية ليس في أبنائها أو رجالها، ونحن، السيد الرئيس، أبناء ولايتنا لم يتحصلوا على المسؤولية وبالتالي فلا عيب فينا، وهذا لا يعني أننا نطالب بأن يكون مسؤولو ولايتنا منا، ولكن امنحوا لنا، على الأقل، حق التنفيذ حتى ننفذ البرامج المقدمة لنا ولانلغيها.

وإذا تحدثنا عن الجانب الصحي، أقول، السيد الرئيس، إن سكان ولاية المدية طالبوا منذ ثمان (8) سنوات بإنشاء مستشفى جامعي لهم بمقر الولاية، إلا أن هذا المطلب لم يجد أذانا صاغية ولم يتحقق أي إنجاز.

السيد الرئيس، إذا تكلمت عن البلديات أقول إن هناك عجزا كبيرا جدا تعانيه جل البلديات وأقدم مثالا، حيث تحتوي الولاية على 64 بلدية الحضرية منها وشبه الحضرية والريفية لكنها تعامل جميعا على أنها بلديات ريفية، فمثلا بلدية المدية التي هي مقر الولاية والتي من

الإمكانيات لتوفير شرط العيش الكريم لمواطنيها، فمثلا لوحظ في الجانب التعليمي في ثانويات ومدارس ولاية المدية عدد تلاميذ الفوج الواحد يفوق 46 أو 48 تلميذا، زيادة على قلة الإمكانيات والوسائل، حيث نلاحظ جلوس ثلاثة (03) تلاميذ في طاولة واحدة. إضافة إلى تنقل التلاميذ على مسافة تفوق 25 كلم صباحا ومساء وفي مناطق معزولة ومخيفة.

أما في ميدان الطرقات والأشغال العمومية، فنلاحظ، السيد الرئيس، بكل دقة وموضوعية، وبعيدا كل البعد عن أي تهريج أو أي حملة أن الطرقات في ولاية المدية ترمم وتعبد بالوسائل التقليدية، بينما نلاحظ في الولايات المجاورة أن الطريق تجدد بواسطة الأبسط، ولأكون موضوعيا ودقيقا في مداخلتي أقدم مثالا وهو ترميم الشطر الرابط بين بني سليمان والبرواقية في المدة الأخيرة، وأستطيع القول - وأدعو الوزارة المعنية للمعانة - إن هذا الشطر كان قبل الترميم أحسن مما هو عليه الآن.

ونلاحظ في الجانب الفلاحي أن هذه الولاية التي كانت تعتبر ولاية فلاحية، لم تستفد المخططات السابقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكلما طلبنا تزويدنا ببعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة لامتناس البطالة يقال لنا إن ولاية المدية ولاية فلاحية، ولأكون دقيقا في مداخلتي فمنذ المخطط الرباعي الأول فالمخطط الرباعي الثاني فالمخطط الخماسي فتخصيص البرنامج الخاص في سنة 1969 لولاية المدية، والذي يقدر بمبلغ 30 مليار دينار، أقول إنه ازداد ميتا، إضافة إلى السدين اللذين كانا مبرمجين وهما سد "واد العدرات" وسد "واد المالح" بمنطقة بني سليمان، وأثناء الزيارة الأخيرة لمعالي وزير الفلاحة صرح لنا أن هذا المشروع قد أتمت به الدراسات وسيطلق في سنة 2001، إلا أننا لم نشهد أي تحرك أو استعداد أو أي وضع لآلية من آليات إنجاز المشروع.

السيد الرئيس، كاد الرئيس الراحل هواري بومدين - رحمه الله - أن يجعل إحدى دوائر هذه الولاية وهي دائرة بني

وإيجابية، رغم ظهور بوادر حتى قبل أحداث الشهر الماضي توحى بتراجع النمو الاقتصادي في المناطق الرئيسية من العالم كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان جنوب شرق آسيا، الأمر الذي اعتبره خبراء النفط مؤشرا لانخفاض سعر برميل البترول وتوقعوا انخفاضه إلى أقل من 20 دولارا خلال الثلاثي الأخير من السنة الحالية.

وعليه، يمكن اعتبار أن إعداد مشروع القانون قد تم دون أخذ التغييرات المالية والاقتصادية والسياسية العالمية بعين الاعتبار. والسؤال المطروح الآن هو كيف يمكن تغطية العجز الناتج عن حذف بعض التعريفات الجمركية التي كان من المفروض أن تغطيها المداخيل البترولية على أساس 22 دولارا للبرميل، فكيف يمكن تغطية هذا العجز إذا استمر سعر البرميل في الانخفاض؟ فهل ستلجأ الحكومة إلى قانون مالية تكميلي وسط السنة المقبلة لانتهاج سياسة تقشفية؟ وفي هذه الحال ما هو مصير برنامج الإنعاش الاقتصادي عندما يتزامن عجز الميزانية مع حاجة هذا البرنامج إلى التمويل؟

السيد الرئيس، فيما يخص التدابير الجديدة التي جاء بها مشروع القانون، نلاحظ بتأسف غياب ما كان سكان ولاية الشلف ينتظروه بشغف، وهنا أريد أن أفتح قوسا لألفت انتباه من لا يعرف هذه الولاية، حيث أن أغلب سكان هذه الولاية يسكنون إلى حد اليوم بنايات جاهزة مصنوعة من الخشب والقصدير، أي ما يعرف (بالبرارك) باللغة الدارجة. فهذه السكنات تجاوزت مدة صلاحيتها المحددة بعشر سنوات على أكثر تقدير، فبعد مرور أكثر من عشرين سنة أصبحت هذه السكنات تتدهور وتتسرب منها مادة الأميونت، لذلك لم تمر فرصة أو مناسبة منذ بداية عهدتنا إلا ودققنا ناقوس الخطر أنا وزملائي من نفس الولاية، وطالبا بضرورة التعجيل بإزالة هذه السكنات التي أصبحت تهدد صحة ساكنيها وتهدد المحيط والبيئة، وكانت آخر فرصة قمنا فيها بلفت انتباه السلطة التنفيذية، أي الحكومة إلى هذه القضية هي زيارة السيد رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور لولاية الشلف

المفروض أن تكون الوجه المشرف لها، استلمت بعجز قدره 16 مليارا وبلغت ميزانيتها 15 مليارا، واستفاد المسرح مبلغا قدره 2.1 مليار، فعلى خبراء المالية والميزانية توضيح ذلك. أذكر هذا دون أن نتكلم عن البلديات النائية كبلدية "بعطة" التي لا تتوفر على أدنى شروط الحياة، حيث لا إكانيات ولا وسائل ولا منجزات ولا تنمية ولاهم يحزنون، فلقد كنا نتمنى مقارنة بما قدم للولاية من غلاف مالي في هذا المشروع، أن تقدم لنا ميزانية تناسب ما عايناه، وبالنسبة إلى الإرهاب الذي مس ولايتنا فنحن في وضعية استثنائية مقارنة ببعض الولايات الأخرى لئلا أقول إننا أحسن منهم، لذا نتمنى، السيد الرئيس، في مثل هذه المشاريع المقدمة كميزانية أن تعطى حسب الصعوبات والعراقيل والاحتياجات وحسب إكانيات البلد طبعا، لكن ما نراه، السيد الرئيس، هو أن ولايتنا صبورة، محضرة، قانعة، بينما الولايات التي كسرت وحطمت وخربت ممتلكاتها حظيت ببرامج استعجالية.

لقد كنا نتمنى في ولاية المدية أثناء الزيارة الأخيرة لفخامة رئيس الجمهورية...

الرئيس: شكرا للسيد أحمد قطيش، وأحيل الكلمة إلى السيد سيد علي برابحة.

السيد سيد علي برابحة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعديهم،

السيدات والسادة الصحفيين،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن ما يمكن ملاحظته لأول وهلة عند قراءة مشروع قانون المالية لسنة 2002، مثلما لاحظته الجميع، هو اعتماده على سعر مرجعي للبترول بقيمة 22 دولارا للبرميل، وتفاؤل مفرط وخاطيء بأوضاع اقتصادية عالمية مريحة

مثلا يعيش فوضى لم يعيشها من قبل، وذلك بسبب سوء التنظيم في هذا المجال وتداخل الصلاحيات على مستوى كل الجهات المعنية وانتشار ما فيا الدواء التي تلجأ إلى القروض البنكية لاستيراد أدوية منتوجة محليا، وهذا في غياب استراتيجية تمكن حسن سير نشاط الإنتاج والاستيراد والتوزيع والتحكم في تكلفة الدواء، فبالنسبة إلى الاستيراد مثلا: أصبح هذا الأخير يقتصر على الدول الأوروبية وخاصة فرنسا التي تحظى بحصة الأسد، حيث بلغت حصتها 323 مليون دولار من مبلغ 419 مليون دولار المخصص لمجمل استيراد الأدوية في السنة الماضية وهو ما يعادل نسبة 77٪.

وفيما يتعلق بالإحصائيات فهي غير متحكم فيها، حيث نجهل إلى يومنا هذا الأرقام المتعلقة بسوق الدواء والاستهلاك والنفقات، وقد شهدت المستشفيات خلال سنة 2000 والسداسي الأول من السنة الحالية اضطرابا ونقصا ملحوظا في الدواء الخاص بالأمراض المزمنة، والنتيجة كما هو الحال بالنسبة إلى المجالات الأخرى هي أن المواطن المغبون هو الذي يدفع فاتورة الأخطاء واللامبالاة.

وأصبح المواطن الفقير أمام الغلاء الفاحش للأدوية يتوجه إلى التداوي بالأعشاب والصبر على المرض بعد صبره على الجوع.

والقطاع الثاني الذي يستدعي الاهتمام أيضا سيدي الرئيس، هو قطاع السكن، فرغم الجهود المبذولة في هذا الميدان قليلا ما يستفيد المواطن الضعيف المحتاج من حقه في ذلك بسبب انعدام العدالة في التوزيع، حيث مازالت السكنات الاجتماعية تذهب إلى غير مستحقيها.

وفي هذا الصدد فإن صيغة البيع بالإيجار إجراء يستحق التشجيع وتوسيعه إلى كافة الولايات بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إعداد البطاقة الوطنية لكشف لهف الطامعين ووضع حد للاستغلال اللامشروع للامتيازات الاجتماعية التي تمنحها الدولة.

السنة الماضية، حيث أطلعناه على الوضع فاقتنع بمشروعية المطلب ووعدنا باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة آثار الزلزال عن هذه الولاية، وأرسل فعلا لجنة تقنية لدراسة الوضع واقتراح الحلول، وانبثقت عن هذه اللجنة لجان فرعية لإحصاء الحالات ووردت معلومة مفادها تقديم تعويض مالي إلى كل ساكن معني لمساعدته على إزالة البناء الجاهز وتعويضه ببناء يليق بكرامة الإنسان، وساد التفاؤل لدى المعنيين من السكان، غير أن هذا الوعد بقي في مهب الريح ولم نجد له اعتمادا ماليا في قانون المالية السابق ولا الحالي، مع العلم أن حساب تخصيص خاص بإعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال أكتوبر سنة 1980 كان مفتوحا، وتم إقفاله بموجب قانون مالية سنة 2000، فتعطل بذلك إنجاز المرحلة الثالثة من إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال دون أن يقدم لمجلسنا حصيلة صرف هذا الحساب الذي خصص له، وبالتالي لقي نفس مصير غيره من الحسابات والصناديق المتعددة الأخرى التي نجهل عددها إلى حد الآن.

إذن، السؤال المطروح هو: أين ذهبت أموال هذا الصندوق؟ كما أرجو من السيد وزير المالية أن يجيبنا عن هذا السؤال: هل التزام رئيس الحكومة هو التزام الدولة الجزائرية، أي تلتزم به كل الحكومات المتعاقبة، أم هو التزام شخصي يزول بذهاب الشخص؟ وعليه كيف تنوي الحكومة التصرف مع هذه القضية؟ فهل ستنكرها وتتناساها ولا تتدخل إلى غاية تفاقم الأوضاع وحدوث كارثة صحية وإيكولوجية لا قدر الله؟

أما التنمية في هذه الولاية فإنها تعطلت مرات عديدة بفعل الكوارث الطبيعية والأمنية التي تعرضت لها. إذن فالعدل يقتضي تخصيص برنامج خاص بهذه المنطقة لتلحق بمستوى المناطق الأخرى المحظوظة من الوطن.

السيد الرئيس، فيما يخص ميزانية القطاعات فأول قطاع أتطرق إليه هو قطاع الصحة الذي ما زال مريضا ويحتاج إلى رعاية وعناية واهتمام وتنظيم، فقد أصبح سوق الدواء

السيد الرئيس، شهدت ولاية معسكر فترة صعبة في الصائفة الماضية، عاشها سكان الولاية بسبب ويلات الإرهاب مباشرة بعد الاحتفالات الوطنية بيوم المجاهد.

وأوجه بهذه المناسبة تحية خاصة نيابة عن زملائي لأسلاك الأمن المختلفة وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير على الوقوف كرجل واحد ليلا نهارا، وهذا في سبيل استتباب الأمن وتوفير السكنة للمواطنين، وأخذ الحيطة والحذر واتخاذ كل الإجراءات اللازمة في بعض مناطق الولاية التي تبدو صعبة لكن ما زلنا نصر على إشكاليات غلق الطرقات من وإلى الولاية.

السيد الرئيس، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2002 في ثلاثة محاور هي: البرنامج العادي الجاري، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، والبرنامج المقترح الجديد. وعليه نجد من ضمن البرامج القديمة التي كانت مسطرة وهي متوقفة المسبح شبه الأولمبي الموجود بعاصمة الولاية والذي ما زال يراوح مكانه رغم التزام وزير المالية السابق كتابيا، أضف إلى ذلك مشروع مخيم الشباب ببلدية نسموط الذي رغم زيارة الوزير السابق له إلا أن دار لقمان ما زالت على حالها دون أن ننسى ملعب سيق الذي قيل عنه الكثير.

أما المفارقة العجيبة فهي متمثلة في برنامج التشغيل الريفي الذي رغم إيجابياته وبعض سلبياته ورغم اكتساب المهارة والوقوف على أهم العوائق بمرور الوقت من قبل الساهرين عليه، رغم هذا وذاك حرمت الولاية هذه السنة من هذا البرنامج الطموح وهذا ما أدهشنا وأدهش سكان المناطق الجبلية المحرومة، وبالتالي وبما أن ثقتنا فيكم كبيرة فإننا نطالب من على هذا المنبر بالنيابة عنهم بمنح الولاية قسطا إضافيا آخر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس، رغم المساعدات والتحفيزات التي قدمت لقطاع الفلاحة وللفاعلين في إطار برنامج FNRDA، إلا

السيد الرئيس، أما القطاع الثالث الذي يستحق الاهتمام أيضا فهو قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره القطاع الكفيل بامتصاص البطالة التي يعانيها الشباب الجزائري، فرغم سن مشروع القانون الطموح الذي تم عرضه على مجلسنا في الأيام الأخيرة، تبقى الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع والإعفاءات الضريبية الواردة في قانون المالية لسنة 2002 دون المستوى المطلوب لتحريك عجلة هذا القطاع، فلا يمكن لهذا القطاع، إذن، أن يؤتي ثماره إلا إذا صاحبه إجراءات تحفيزية حقيقية مع إزالة كل العراقيل البيروقراطية التي هي مرتع الرشوة والمحسوبية. كما أن امتداد صلاحية هذه الوزارة ووجودها على المستوى المحلي مع إنشاء شبك موحد يتكفل بكل إجراءات اعتماد الاستثمار سيؤدي بدون شك إلى إعادة الثقة للشباب المتخرجين والعاطلين ليسهموا في التنمية الاقتصادية لبلادهم. شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد سيد علي برباحة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

السادة رجال الإعلام،

زملائي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

السيد الرئيس، إننا ندعم هذا المشروع من أجل التدابير التي جاء بها لرفع الغبن عن المواطن في حياته اليومية وذلك التزاما بما جاء في برنامج الحكومة الحالية، لكن من الواجب علينا أيضا أن نبقي أوفياء لالتزاماتنا النيابية التي انتخبنا من أجلها، وهذا بغية اطلاع أعضاء الحكومة على ما يجري من وقائع بالولاية وعلى مطالب السكان الشرعية.

الأمر على حالها، والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الإسراع في الدراسة لسقي سهل غريس الذي أنشئ السد المذكور من أجله.

السيد الرئيس، صدر قرار من بعض المسؤولين الذين زاروا الولاية هذه السنة، بإيجاد حل نهائي لسد دائرة واد الأبطال والمساحة المسقية بسهل كشوط، لكن مازالت الأمور على ما هي عليه، فمتى يستبشر سكان هذه المنطقة النائية بهذا الحلم القديم، الجديد والمتجدد؟ إن أي عاقل يشاهد أحيانا في فصل الشتاء كميات الأمطار الهائلة التي تصب في وديان بلديات "ماقضة" و"عين فكان" و"فراقيق" و"سجراة" و"عين فارس" و"المأمونية" يندهش وي طرح السؤال الآتي: لماذا لا يتفطن المسؤولون لحجز هذه الخيرات عن طريق حواجز مائية تفيد المناطق المذكورة وتوقف الزحف الريفي، وتحيي الأرض بعد موتها، ويغمي عليه عندما يقال له إن معظم هذه الخيرات تذهب إلى البحر دون فائدة، بل وتزيد من مشاكل مواطني بلديتي مقطع الدوز وسيدي عبد المؤمن بسبب امتلاء المجاري المائية المخصصة لذلك، لذا وجب على الأقل إزالتها وسلتها.

السيد الرئيس، يعد اقتراح الوزارة بنزع الأوحال من "سد فرقوق" جميلا لكن الأجل على ما أعتقد وتعتقد السلطات المحلية هو نزع الأوحال من سد "بوحنيفية" الذي بدأ يتوحد سنة بعد أخرى، حيث سيصبح المشكل عويصا إذا لم تلتفت الوزارة إليه.

السيد الرئيس، صدر في السنوات الماضية قرار في حق بعض الفلاحين بسهل غريس يقضي بغلق كل الآبار العميقة خوفا على المياه الجوفية، ونظرا إلى الندرة الواضحة للبطاطا في السوق وكذا مشكلة البذور بمختلف أنواعها كل سنة، وكأمانة من الفلاحين وحتى من المسؤولين المحليين والمنتخبين، ألا ترون أنه من الواجب دراسة هذه القضية لاختيار مجموعة من الآبار المغلقة على شكل تعاونية أو ما شابه ذلك وتدعيم أصحابها بالمعدات الحديثة وتكليفهم ومراقبتهم وإمضاء

أن المجموعات الفلاحية لم تستفد بحجة امتلاكهم لقرارات جماعية وهم في الغالب وفي الواقع فرادي، وحتى الذين حولوا أراضيهم إلى جنات فوق الأرض اصطدموا بهذا المشكل فشبطت عزائمهم وإرادتهم وأصبحوا مثل الذين قاموا بكرائها للآخرين، فهل يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون؟ أكيد لا، لذا أقترح على الوزارة الوصية كمرحلة انتقالية تشكيل لجان ولائية مختصة لتتأكد من العاملين في عين المكان حقا وحقيقة من أجل مساعدتهم وتدعيمهم، كما أن ثقة الفلاحين ما زالت معلقة على قرار وزارتهم لتسوية هذا المشكل في انتظار إيجاد حل نهائي لتسوية العقار الفلاحي.

السيد الرئيس، تعلن وزارة الفلاحة أن القرض الممنوح للفلاحين يكون دون فائدة، لكن صندوق التعاون الفلاحي يطلب نسبة 1٪ للمصاريف ونسبة 3٪ عند استعمال القرض، وحتى التأمين فيه ما يقال، فلا مشاورات ولا مفاوضات مع الفلاح، فيما أن تكون مَحظوظا ويمنح لك تأميننا يسمى بـ C 70، وإما أن تكون شقيا ويطبق عليك تأميننا غالي الثمن. وحتى فيما يخص التأمين فعلى على ماذا يؤمن الفلاح؟ هل يؤمن على العمل أم على الإنتاج وهو الذي لم ينطلق بعد؟

السيد الرئيس، يشترط في قرار التدعيم وجود الماء من جهة ومن جهة أخرى منع الفلاحون من حفر الآبار باليد، وهكذا أصبح من الضروري السماح للفلاحين الذين يعيشون في مناطق غير سهل غريس أن يحفروا الآبار باستعمال التقنيات الحديثة، وعدم تبذير المياه من أجل النفع والانتفاع والبقاء في أماكنهم لتخفيض الضغط على المناطق الحضرية وشبه الحضرية إلى جانب مساعدتهم من قبل الدولة عن طريق إنجاز حواجز وتجمعات مائية عبر أرجاء المنطقة التي توجد دراستها على المستوى المحلي بفضل فكرة القطب الفلاحي.

السيد الرئيس، طرحننا مرات عديدة مشكل الثقب الكبير الموجود في سد وزغت ورغم الوعود العديدة للسلطات بإيجاد حل لذلك، لكن إلى حد هذه المداخلة ما زالت

السيد الرئيس، لدي بعض الاستفسارات، ونظرا إلى ضيق الوقت أطرحها كالاتي: هل يعقل أن تملك بلدية كاملة ثلاثة خطوط هاتفية في نهاية سنة 2001؟ وهل يعقل أن يمر الغاز الطبيعي تحت تراب بلدية ولا تستفيده رغم استعداد السكان لدفع حقوقهم، وبلدية ماوسة مثال على ذلك؟ من هي الوزارة الوصية المكلفة بتعويض السيارات التي أحرقت في الحواجز المزيفة مؤخرا بالولاية؟ حيث أن الشركة الوطنية للتأمين الشامل رفضت ذلك. هل يعلم المشرفون بالمشاكل التي يعانيها الطلبة النجباء الذي حصلوا على منحة للدراسة في الخارج لسنة 2001؟ وما هو مصير الأراضي التي استحوذت عليها بعض المؤسسات العمومية بعد غلقها وحلها والتي ما زالت عالقة؟

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في النهاية أن أوجه تحية خاصة إلى كل الذين سهروا من قريب أو من بعيد على تحضير وإنجاح المهرجان الخامس عشر للشباب والطلبة، كما أوجه التهاني الخالصة إلى كل الطلبة على...

الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمن جيببي، وأحيل الكلمة إلى السيد سعيد ماجور.

السيد سعيد ماجور: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني النواب والصحافيين وجميع الحاضرين الكرام،

السلام عليكم.

يعتبر عادة مشروعا قانون المالية وميزانية الدولة نصين هاميين، باعتبارهما يحتويان على أموال تتركس للتسيير والتجهيز وإنجاز المشاريع، فهما يعكسان رؤية شاملة للسياسة والخدمات التابعة لهما لمدة سنة على الأقل، ولكن كيف الحال في بلادنا؟ إن البلاد في مأزق عويص ويسجل المجلس وصول مشاريع قوانين ومرورها دون أي تأثير إيجابي وملموس على المواطنين.

اتفاقيات معهم من أجل إنتاج البذور المختلفة التي تكفي المنطقة الغربية وبعض جهات الوطن الأخرى، والدراسة موجودة حيث أنهم مستعدون لإغراق السوق بهذه المادة وغيرها؟

السيد الرئيس، كلما طرحت مشكلة المياه والفلاحة على المسؤولين في الزيارات العديدة، إلا وسمعت عبارة "المؤسسة الوطنية للسود"، وعليه بات من الضروري أن تفتح أبوابها للحوار والتشاور والإعلام لإقناعنا أولا حتى نقتنع غيرنا.

السيد الرئيس، أصبحت بلديات عديدة عاجزة عن توفير قطع أراضٍ للبناء وعدد سكانها يتزايد يوميا، وهي تملك بالمقابل أحياء شعبية قديمة، ألا ترون أنه من الأفضل والأجدر إنجاز دراسة لهذه الأحياء قصد تهديمها تدريجيا وإعادة بناء عمارات على أراضيها لتلك العائلات مع توفير الشروط الضرورية للحياة الكريمة؟

السيد الرئيس، أتوقف هنا عند حكمة قالها السيد رئيس الحكومة وهو يزور الولاية في أول خرجة له وهي: "أخلقة الحياة العمومية"، لكن ما حدث أثناء هذه الأيام من توزيع للسكنات في بلدية تيغنيف وفي بلديات أخرى سابقا وبقاء السكنات شاغرة إلى حد الآن، وما امتلاك سكنات وغلقها، وما تحويل ملفات عديدة إلى لجان الدائرة وما... إلخ، إلا دليل معاكس تماما لما يصبو إليه كل مواطن وكل مسؤول غيور على وطنه، وأقترح من هذا المقام بالذات تكوين لجنة تحقق في قضية الذين استولوا على حقوق الشعب بطرق ملتوية وبمسحة تظهر الحقيقة.

السيد الرئيس، يعد قطاع التربية الوحيد الذي يوظف سنويا عن طريق المخطط السنوي ومؤقتا عن طريق الاستخلاف، وعليه ولكي لانخوض في هذه المواضيع أَدْعُو، السيد الوزير، إلى تحديد تاريخ محدد لاحقا لنواب الدائرة الانتخابية لتشريح الواقع الحقيقي للقطاع وتوضيح الوضعية بالأدلة والبراهين.

ينتظر إعادة إدماج مئات التلاميذ وخلق الأقسام والمناصب التابعة لها؟

تعد الأزمة الخطيرة التي تسود حاليا منطقة القبائل تعد من صنع وتسيير جهات في السلطة مسؤولة مسؤولية مطلقة على حلها أو على ما تنتجها، وأذكر من بين الكوارث التي تسببت فيها الوضعية المعيشية وغياب الدولة تلك التي استهدفت واد سبعو، والتي ستؤدي لامحالة إلى كارثة إيكولوجية خطيرة.

سيدي الرئيس، تعتبر سياسة الحكومات المتتالية في قوانين المالية حسابا لمدخول ضئيل أو ضخم حسب الحالة وتقسيمه على قطاعات وأشخاص لإنقاذهم من الغرق، فهذا المشروع مثل سابقه مفرغ من أية سياسة أو استراتيجية اقتصادية، حيث أنه يحتوي على أغلفة مالية تكميلية أسندت إلى مشاريع معطلة، أو إلى التسيير الأدنى لقطاع ما على أحسن وجه، فعلى سبيل المثال يبدو حجم ميزانية قطاع التربية ضخما لكنه سينخفض إلى نسبة 94٪ في شبه رواتب، وسيبقى القطاع يتخبط في مشاكل ونقائص عديدة.

أما فيما يخص الحديث عن شكل المشروع ومضمونه، فإنني أكتفي ببعض الملاحظات الجوهرية:

1- تكرير السوابق في نمط التشريع: فلقد سجلنا سابقة في قانون المالية لسنة 2001 عندما ألغى قانون بكامله دون أي تدقيق وتكرر هذه السابقة مرة أخرى بإدماج قانون بكامله يحوي 154 مادة ضمن هذا المشروع، فأين احترام المبدأ الأساسي الذي ينص على استقلالية القوانين؟

2- المضمون: إن الاتجاه المتبع في السياسة الجبائية هو قهر المواطنين البسطاء والمحرومين عن طريق دفع الرسوم والضرائب، وفي الوقت نفسه يعفى علينا أو يتهرب بتواطؤ المسؤولين كثير من المشاركين الكبار من واجبهم نحو المجتمع والجباية.

ها نحن نناقش مشروع قانون المالية الخامس في هذه العهدة، ورغم الارتفاع المحسوس في مدخول النفط لم نسجل أي انطلاق حقيقي في المشاريع الكبرى التي تنتظرها البلاد والتي من شأنها أن ترجع نوعا من الثقة إلى المواطن.

كل هذا العمل التشريعي عبارة عن تغليط للمواطنين وتغطية للحقيقة، إذ لأحد يقتنع به حتى أصحابه، وبالتالي لفتح أعيننا قليلا على وضعية الشعب والبلاد، حيث همشت جميع النصوص والقضايا الكبرى الهامة ونسيت في أعماق أدراج أصحاب القرار، كما أن جميع القطاعات الاستراتيجية غائبة تماما عن بال السلطة والمنتخبين، ويكتفي هؤلاء بالترقيعات والتواطؤات المؤقتة التي تشغلهم أكثر مما تخدم البلاد، وملايين العائلات ينهكها الفقر كل يوم وهي الشريحة المعذبة في الأرض، وتنتظر بل وتستبشر بالآخرة، وملايين الشبان بطالين ومنهم حتى الآلاف من خريجي الجامعات، ولأجل هذه الشريحة لا بد وبسرعة أن تنشأ منحة مخصصة للبطالة لا يقل قدرها عن 4000 دج في الشهر أي 50٪ من الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون.

سيدي الرئيس، نعود من باب السياسة الفعالة والبراغماتية اللتين تمارسهما السلطة العمومية تجاه المواطنين إلى تلك المستعملة في منطقة القبائل والأحداث المؤسفة والمأساوية التي ما زالت تعيشها إلى غاية الآن، وبما أن الحكومة صرحت علنيا بقبولها لمضمون ومطالب لائحة لقصر، فلماذا لم يتبع هذا الموقف بقرارات مختلفة تناسب كل المطالب في جميع الميادين؟ لماذا تتنافى سياسة القول وتتناقض مع التصريحات؟ وإن كان هنالك نوايا قد نعتبرها حسنة من جهة، فمن جهة أخرى نجد في الواقع قمعا وحشيا وتخليا عن أدنى واجب في تلك المنطقة مع الدفع إلى الراديكالية، فأين التخطيط والغلاف المالي لإعادة تسوية الوضع هناك؟ أين الإعانات التي وعدت بها الشرائح المتضررة؟ أين التدابير الاستثنائية لتجاوز الوضع في مختلف الميادين مثل التعليم والجامعة، حيث

أما السكن فلا حاجة للتعليق عليه، وأريد أن ألفت انتباه الحكومة والسيد وزير السكن خاصة إلى رداءة الإنجاز، مما أدى إلى تهديد سلامة المواطنين، ومثال ذلك حي 110 سكنات المدعم ببلدية مداوروش ولاية سوق أهراس الذي عرف وضعية كارثية سبق أن أطلعت السيد الوزير عليها وزودت المراسلة بالصور والوثائق اللازمة، كما طالبنا بلجنة تحقيق وزارية وهو أمر أعتقد أنه لا يخص ولاية سوق أهراس فقط بل يخص جميع ولايات الوطن.

السيد الرئيس، أما فيما يخص الصحة فحدث ولا حرج، فقد تحولت الهياكل الصحية عندنا إلى هياكل فيها كل شيء إلا الرعاية الصحية، وهذا ليس بسبب التمويل كما يفهمه القائمون على القطاع، فالتمويل متوفر وكثير، وإنما بسبب سوء التسيير الناشيء عن عدم استقرار إدارات القطاع بما فيهم الوزراء المكلفون بالصحة، ولكم أيها السادة الحضور أن تحسوا عدد الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة في مدة وجيزة، خاصة ونحن نشكو فقدان استمرارية الدولة، فلكل وزير خطته وتوجهه وفهمه.

أيها السادة الحضور الكرام، أما فيما يخص التعليم، فنجد ندرة الكتاب وقدم تجهيزات المدارس، حيث أنني أجزم غير متردد أن بعضها يعود إلى مرحلة ما قبل الاستقلال، ويصح أن يكون تحفة لا مقعدا يجلس عليه التلميذ، ولكم، السيد الوزير الغائب أن تزوروا مدرسة الفدان ببلدية أولاد إدريس ولاية سوق أهراس لتقفوا بأعينكم على ما ذكرنا.

وأما عن الترقيات في هذا القطاع، فهناك تدمير كبير في أوساط سلك التعليم، وقد وصلت أساليب الترقية في هذا القطاع إلى درجة أصبحت فيها التلميذة مديرة على أستاذها، وليس لدي تفسير لهذا إلا أن أذكر قول مفدي زكريا "جزائر يا أرض المعجزات" كما أقترح تخصيص منحة التمدريس لشراء لوازم مدرسية بدل دفعها نقدا مما سيكون أنفع وأجدي، وإن كنتم من الذين يثمنون ويشجعون رفع الضريبة لحماية البيئة والمحيط وأنا أشكر

ونقول في الخلاصة بالتوجه نحو اعتبارات خارجية ومنسوخة انطلاقا من منطلق الموازنة بين أهداف صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث أن السلطة المرتبطة بالبرلمانيين تتوجه إلى القيام بإصلاحات من خلال النصوص التشريعية متناسية وجود شعب، ولكن بدأ الجميع يسمع الصدى، فهناك مناطق بأكملها ثارت مطالبة بقليل من الاهتمام والاحترام لكرامتها والتي لم تلق غير الرفض والاضطهاد من السلطة، وشكرا.

الرئيس: لو لم تكن تتقن اللغة العربية لكننا سمحنا لك بالتحدث بغيرها ولكن بما أنك تتقنها فلا يجوز لك التحدث بغيرها. شكرا للسيد سعيد ماجور، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

السيد محمد الوردى خلفاوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،
معالي الوزراء ومرافقيهم،
زملائي النواب،
السادة والسيدات رجال الإعلام ونساءه،
السلام عليكم ورحمة الله.

أود أن أوجه في مستهل المداخلة جزيل الشكر إلى رئيس لجنة المالية والميزانية وكافة أعضاء اللجنة على الجهود المبذولة لإعداد مشروع قانون المالية والميزانية لهذه السنة، كما أسجل في المداخلة أنه رغم تحسن الوضعية المالية للبلاد فإن قوانين المالية المتعاقبة لم يكن لها الأثر الإيجابي المباشر على حياة المواطن خاصة في مجالات الشغل والسكن والصحة والتعليم.

بالنسبة إلى الشغل، فما تزال البطالة تضرب أطنابها وتتزايد نسبها خاصة في أوساط خريجي الجامعات، كما يزيد الأمر سوءا عند إعادة توظيف المتقاعدين وحرمان الشباب وخاصة المتخرجين من الجامعات منهم.

أما بخصوص التعليم العالي والبحث العلمي، فأرفع انشغال الطلبة والأساتذة والإدارة على حد سواء والمتعلق بالاحتفاظ بالمقاعد البيداغوجية، وأناشد بالمناسبة، السيد وزير التعليم العالي، بتخصيص ميزانية لبناء مركز جامعي لولاية سوق أهراس. كما نلتمس من السيد الوزير المكلف بالبحث العلمي إعطاءنا التوضيحات الخاصة بالقطاع وما استجد فيه.

أما فيما يخص وزارة الاتصال والثقافة، فإنني أطلبها ببث الأذان على شاشة التلفزيون على غرار ما هو معمول به في جميع الدول العربية بما فيها تلك التي بها أقلية مسيحية مثل مصر، وكذا إعادة فتح الإذاعة المحلية، أي إذاعة ولاية سوق أهراس، أقول إعادة فتحها وليس فتحها لأنها كانت موجودة من قبل ثم أغلقت وهو مكسب ومطلب ما زال سكان الولاية يطالبون به.

أكرر على العموم ندائي للسادة الوزراء بضرورة متابعة إنجاز ما اتخذه من تدابير وإجراءات خلال زيارتهم الميدانية، مما يضيف عليها مصداقية أكثر.

أشكركم والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد محمد الوردى خلفاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم الحاج قويدر.

السيد بلقاسم الحاج قويدر: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين،
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء ومرافقيهم،
الإخوة الصحفيين،
الإخوة الضيوف،
السلام عليكم.

أغتنم هذه الفرصة لأقف وقفة إجلال واحترام على أرواح ضحايا 17 أكتوبر الذي تم إحيائه بالأمس وكذا شهداء الجزائر وكل ضحايا الإرهاب الوحشي.

الحكومة إصدارها لمرسوم منع التدخين في الأماكن العمومية، فإنني أسجل ثقل الضرائب المفروضة على أصحاب سيارات الأجرة، الأمر الذي أدى ببعضهم إلى توقيف نشاطهم، مما يجعلنا نطالب وزارة المالية والمديرية العامة للضرائب -وكلا المعنيين غائب أيضا- بمراجعة نسبة الضريبة بما يسمح بتخفيضها من جهة وتحصيلها من جهة أخرى، لأن التهرب الضريبي والغش في تقديري يرجعان إلى سببين أساسيين، أما الأول فالأغنياء والأقوياء لهم أساليبهم المعروفة في التهرب وهي استغلال النفوذ والرشوة، فهؤلاء لا يدفعون الضريبة أصلا، أما الثاني فهو أن الضعفاء وصغار التجار وغيرهم يضطرون بسبب ثقلهم إلى التهرب، وقد اقترحت على معالي وزير المالية السابق والأسبق وأقترح على معالي الوزير الحالي أن يعيد النظر في السياسة الضريبية على الأساس الآتي:

1- مراجعة شاملة للمنظومة الجبائية.

2- تزويد مديريات الضرائب بالوسائل والإطارات التي تمكنها من فرض هيبتها وتحصيل الضريبة على الجميع، لأنه لا يعقل أن يقف العون الجامع المحصل للضريبة والذي يلبس لباسا رثا ويفتقر للسيارة يقف أمام رجل أعمال لكي يأخذ منه، أعتقد أنه يهاب حتى الوقوف أمامه، فما زال عون تحصيل الضريبة يفتقر لوسيلة التنقل فضلا عن أجرته الزهيدة التي تجعله عرضة للمساومات.

السيد الرئيس، تشكل مسألة أخرى انشغال جميع المواطنين عبر كامل التراب الوطني وهي تسوية وضعية العقار داخل الحيز العمراني، ونعني به الحصص المفروزة والجيوب الفارغة، الأمر الذي له آثار سلبية على تهيئة العمران وتضييع أموال كثيرة من الخزينة العمومية، وقد سبق وأن راسلت السيد مدير أملاك الدولة بخصوص هذه المشكلة التي تعانيها ولاية سوق أهراس، وقد أجاب مشكورا بإحالة الموضوع على مديرية أملاك الدولة بالولاية وإن لم يشهد هذا الإجراء أي أثر واقعي.

وينبغي من أجل تنمية البلاد الشاسعة وفي ظرف وجيز إعادة الاعتبار لشبكة السكك الحديدية وجعلها عنصرا أساسيا في تطوير الاقتصاد، وذلك بإنجاز شبكة للسكك الحديدية تكون عاملا مشجعا لتنمية المناطق بصفة عادلة والبحث عن شريك اقتصادي للتعامل معه في إطار الشراكة العالمية تكون لديه خبرة في هذا الميدان باعتبار أن الدولة لوحدها تفتقر إلى الموارد المالية الكافية، مع العلم أن دولا كثيرة طورت اقتصادياتها بفضل اعتنائها بشبكة السكك الحديدية التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية.

أكرر مرة أخرى في هذا المجال طلبي وطلب سكان المناطق الجنوبية من أجل التفكير بصفة جلية وجدية في إنجاز خط السكك الحديدية الذي كان مبرمجا منذ سنوات وقد أعدت له كل الإمكانيات آنذاك، ولكن توقف إنجاز المشروع دون سبب معقول، وهو الخط الدائري الذي كان من المفروض أن يربط بين دائرة ثغرت والجلفة ويمر عبر ولايات ورقلة وغرداية والأغواط، وبذلك تكون الحكومة -وهي مشكورة مسبقا- قد ساهمت وتساهم في فك العزلة عن كثير من المناطق، بالإضافة إلى ذلك يجب الاعتناء بالشبكة الحالية الموجودة بشمال البلاد والتي تشهد من يوم إلى آخر ضعفا على مستوى صيانتها وتحديثها، حيث تدهورت وأثرت على خدماتها وأصبحت لاتليق بمكانة مستعملها.

إن للسياحة والصناعة التقليدية مجالا تنمويا يجب على الحكومة أن تسعى فيه إلى إبراز قدراتها الطبيعية والثقافية والتاريخية وأن تفتح المجال واسعا أمام المتعاملين الاقتصاديين من أجل المساهمة وإبراز إمكانيات الجزائر خاصة في الجنوب الكبير، سواء في المجال الطبيعي أو الثقافي أو التاريخي، خاصة مع توفر الجانب الأمني في هذه المناطق.

وتجدر الإشارة هنا إلى لفت انتباه السادة ممثلي الحكومة إلى وضعية "فندق ميزاب" الذي بقي خاليا يتآكل مع مرور الوقت رغم الأموال الطائلة التي صرفت عليه سابقا،

يشعر المتصفح لمشروع قانون المالية لسنة 2002 الذي ناقشه بنوع من الارتياح بفضل بعض الإيجابيات التي وردت فيه خاصة فيما يتعلق بنمو الإيرادات أو الزيادة المترتبة عن الموارد المخصصة لميزانية التجهيز حسب الأرقام التي ذكرت فيه، وكذلك التطور الملحوظ في الجباية البترولية المعدة على أساس مبلغ 22 دولارا للبرميل، أوفي زيادة الجباية العادية التي ستصل إلى 5,5٪ حسب تقديرات المشروع، غير أنه لتحقيق ذلك ورغم كل المساعي التي تبذلها الدولة من أجل الإنعاش الاقتصادي ينبغي العمل أكثر من أجل توسيع الاستثمار في إطار برنامج واضح المعالم محدد الأهداف والغايات، ووضع ميكانيزمات وآليات تحفيزية للمناطق الجبلية والهضاب العليا والصحراء الشاسعة التي تفتقر إلى التنمية بمعناها الحقيقي مما جعلها تتقهقر كثيرا في مناطق كانت رائدة في هذا المجال من جنوبنا الكبير، حيث صار هدف المستثمرين والصناعيين المحليين هو التوجه إلى شمال البلاد، أين يجدون نوعا من الاستقبال والاطمئنان، ويعود سبب هذا التوجه والاستقرار إلى ضغط الأعباء المتعددة نتيجة المناخ الصعب والتكاليف الباهظة في نقل البضائع والرسوم الزائدة وارتفاع فاتورة الكهرباء والماء رغم الإدارة الحسنة التي أظهرتها الحكومة في هذا المجال، ولكنها تبقى بعيدة الأهداف.

ونذكر من الأسباب التي تعيق تطور الاستثمار ثقل النظام المالي أو البنكي الذي أصبح لا يتماشى، مع الأسف، والحركية الاقتصادية التي تشهدها البلاد، والتي كثيرا ما اشتكى منها المتعاملون الاقتصاديون لوجود بيروقراطية الجهاز البنكي سواء في المجالات التحويلية أو القرضية.

يعرف القطاع المالي تأخرا هاما في الإصلاحات حيث صار في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة جديدة، حيث يقتضي الأمر هنا وضع خطة استعجالية من أجل تقويم هذا القطاع حتى يساهم في تطوير الاستثمار والدخول في اقتصاد السوق التنافسية وفتح رأس المال وغير ذلك.

الصالحة للشرب، مع العلم أن المصالح المعنية سجلت - وقد لاحظنا ذلك - سقوط كمية لا بأس بها من الأمطار خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن نقص السدود جعل هذه الكمية تضيع دون فائدة وغالبا ما تذهب الى البحر، ومن أجل حل هذه المعضلة التي تنفرد بها الجزائر تقريبا، يجب العمل والإسراع في إنهاء الأشغال التي هي جارية أو مبرمجة لبناء السدود، خاصة في المناطق التي تعرف تساقط كميات معتبرة، سواء في الشمال أو الهضاب العليا.

- الصحة : رغم التطورات المسجلة في مجال الصحة، فإن احتياجات السكان تبقى بعيدة المنال في جانبها النوعي، وإذا كان سكان المدن الجامعية محظوظين نوعا ما بتوفر الموارد البشرية والتجهيزات الحديثة، فإن المناطق الداخلية وخاصة الجنوب، تسجل نقصا كبيرا في جميع الاختصاصات وفي بعض الأماكن تكون منعدمة، فكم مريضا توجه إلى المستشفيات الجامعية، فاصطدم بعوامل كثيرة رغم مشقة السفر التي تنعكس عليه، ومنها مثلا سوء الاستقبال أحيانا وعدم وجود أماكن للاستشفاء وعدم التكفل النوعي من ذوي الاختصاص بهؤلاء المرضى، وللتخفيف من عناء هؤلاء المرضى، بات من الضروري دعم المصالح والمستشفيات بالموارد البشرية والآلات ذات التقنيات العالية وتقريبها من سكان المناطق الداخلية والبعيدة، ومراجعة الخريطة الصحية، حيث يتم ضمان الحصول على العلاج للسكان بصفة عادلة وصيانة المنشآت الصحية الموجودة وتجديد التجهيزات.

- الغاز الطبيعي: لقد أشرنا مرارا إلى هذا الموضوع ونتأسف كثيرا لعدم تغطية احتياجات مدننا وخاصة تلك التي يمر بوسطها أنبوب الغاز أو بالقرب منها، مثل بعض بلديات ولاية غرداية، القرارة، وزلفانة والعطاف ودائرة المنيعه، فأرجو من الوزارة المعنية أن تأخذ احتياجات الولاية ضمن المخطط المسطر في هذا المشروع بعين الاعتبار.

أشكر مرة أخرى اللجنة على إعدادها التقرير التمهيدي

فأرجو أن يأخذ المعنيون هذا الأمر بعين الاعتبار في أقرب الآجال وأن يتخذون الإجراءات الضرورية حتى لا يصبح ذلك في خبر كان.

إن أزمة السكن الذي تواجهها بلادنا، ناتجة أساسا عن الخلل في التوزيع والتوزيع غير العقلاني في بعض الأحيان، مما ساعد على إحباط معنويات المواطنين الذي هم في حاجة ماسة إلى سكن، خاصة ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط، فكم من شاب متزوج يحلم باكتسابه شقة ينعم بها إلى حين، وكم من شاب أعزب أو شابة يحلمان ببناء أسرة لم يتحقق حلمهما، والكارثة العظمى أن هناك عشرات الآلاف من المساكن الشاغرة عبر مختلف مناطق الوطن لم توزع وبقيت مغلقة.

وإذا تطرقت إلى قضية السكن التي تهتم كل الجزائريين في حياتهم اليومية ومصيرهم العائلي، فإن لجنة المجلس - وهي مشكورة على ذلك - قدمت تعديلات جوهرية تضيفي الشفافية على هذا القطاع، وتصر على إدخال الإعلام الآلي في تسيير هذا القطاع الحساس، مما يمكنها عن كئيب متابعة كل الممتلكات ابتداء من النائب ومرورا بالإطار ووصولاً إلى المواطن البسيط.

سيدي الرئيس، ينبغي أن تتضاعف الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال من أجل التخفيف من ذلك، وأن تعطي الفرصة للمواطن للمشاركة في بناء مسكنه حسب الإجراءات السارية المفعول بشرط تكثيف المراقبة والمتابعة المستمرة من قبل المصالح التقنية وتعميم الإعلام الآلي كما أشرت إلى ذلك، وهناك مناطق بإمكان الحكومة أن تقضي بواسطتها على أزمة السكن إذا ما أرادت ذلك، لأن المواطن في هذه المناطق يعتمد على بناء مسكنه منذ نشأته بشرط توفير المساعدات المالية الكافية وتوزيعها على من هم بحاجة إليها.

إنه لمن المؤسف جدا أن تبقى بلادنا تعيش أزمة موارد مائية تنعكس سلبا على حياة المواطن اليومية، حيث يسجل عجزا في مجال تلبية حاجاته، وخاصة تلك المياه

يوم السبت، أن يتدخلوا في جلسة هذا المساء، والأمر نفسه بالنسبة الى المسجلين للتدخل يوم الأحد، إذ يمكن أن يتدخلوا يوم السبت، ولهذا نرجو من المجموعات البرلمانية ضبط أمورها وسوف تتصل بها المصالح الإدارية للاتفاق معها على كيفية ترتيب هذه الأمور المادية. شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة
والدقيقة الرابعة والخمسين صباحا**

وعلى التعديلات التي أدخلتها عليه، كما أشكر إطارات وزارة المالية على التحضير الجيد لهذا المشروع الذي أتمنى أن يكون حاضرا مشجعا للتنمية الاقتصادية وتطويرها، وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيد بلقاسم الحاج قويدر، نستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين مساء، ونرجو من السيدات والسادة النواب أن يعدوا تدخلاتهم ويحضرونها معهم، لأننا قد نطلب من المسجلين للتدخل

تدخل كتابي

السيد كمال عطاش :

1 - إصلاح نظام الجباية المحلية :

حملت برامج الحكومة المتعاقبة منذ سنة 1997 موضوع إصلاح نظام الجباية المحلية بهدف إعطاء المجموعات المحلية إمكانية تحصيل موارد جبائية كافية تمنحها القدرة على إنجاز مهامها المتعددة، ولكن لم يحدث إصلاح حقيقي في هذا الميدان إلى حد الآن فلم تلق المحاولات القليلة التي جاءت في قانون المالية لسنة 2000 والتمثلة في :

* إنشاء الرسم على الإعلانات واللافتات الإشهارية،

* تحويل الرسوم على العمران. لم تلق النتائج المرجوة ويؤكد الرجوع إلى حجم المداخل في الموضوع أن الناتج...."

يقترح مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا تحويل سلطة القرار بالنسبة إلى الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية إلى المجموعات المحلية.

لا يقدر هذا الإجراء على تحسين مداخل البلديات، حيث لا تتعدى نسبته 16% كما جاء في عرض الأسباب.

من ناحية أخرى، فإن مستخدمي البلديات غير مؤهلين في ميدان المالية المحلية، لذا يجب التفكير في تكوينهم ليصبحوا قادرين فعلا على تقديم الاقتراحات الملائمة للمنتخبين المحليين، ونذكر هنا أن نسبة التأطير في البلديات لا تتعدى 3%.

لذا أقول إن الجباية المحلية لم تعرف إصلاحا حقيقيا إلى حد الآن، فميزانية الدولة تبقى تستفيد ناتج الجباية الفعلية والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة وحقوق التسجيل والضريبة على المنتجات البترولية، والبلديات تفتت من جباية صورية لا تتماشى والتطور الاقتصادي.

2 - قانون تنفيذ الميزانية :

لقد طالبنا منذ مجيئنا إلى هذه الهيئة الموقرة كل الحكومات بتقديم مشروع هذا القانون، ولم يحصل لنا الشرف ولا الحظ أن نتصفح هذه الوثيقة التي تعتبر فعلا بيان تنفيذ كل ميزانية، فانحصر دور هذا المجلس في إعطاء الضوء الأخضر للحكومات، كل سنة، لتفعل ما تشاء بالأموال العمومية، لأنه بدون الوثيقة المذكورة لا يستطيع أحد أن يراقب أو يضبط كيف وأين صرفت هذه الأموال، والسؤال يبقى مطروحا: لماذا تلتزم الحكومة أو الحكومات بهذا الموضوع المنصوص عليه بصراحة وبوضوح في قانون 17/84؟.

لذا أقول إذا كان المستوى التكويني والعلمي الذي وصلت إليه إدارات وزارة المالية إضافة إلى ما لهذه الوزارة من تجهيزات معلوماتية لم يفض إلى القدرة على إعداد مثل هذه الوثيقة، فيتعلق الأمر، إذن، بإرادة عدم تقديم حصيلة تنفيذ الميزانيات إلى نواب الشعب حيث تبقى في ضبابية تامة تحجب عنا كل المؤشرات.

3 - النظام الجبائي :

إن النظام الجبائي الجزائري نظام معقد وبالي وعقابي بدل أن يكون متجددا وتحفيزيا، فرغم الجهود التي تبذلها الوزارة وذلك من خلال ما اقترحته في المشروع الذي بين أيدينا، يبقى هذا النظام بعيدا عن الواقع والتطورات الحاصلة في مجتمعنا.

فأثقل تعدد الضرائب والرسوم وارتفاع نسبها كاهل المتعاملين الاقتصاديين خاصة، فأصبح القطاع المنتج للشروة غير فعال ومتعب وفقد قوته الاستثمارية، والمعروف أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة.

لذا يتعين إعادة النظر في الكثير من الضرائب منها الضريبة على الدخل الإجمالي و TAIC والاقتطاع الجزافي

والضريبة على أرباح الشركات للتخفيف من التهرب الجبائي.

فالحكم الرشيد ليس شعارا بمجرد رفعه نقضي على مشاكلنا، بل يقتضي في هذا المجال ترشيد النفقات خاصة، وذلك بالتضييق على كل أشكال التسيب والإهمال وتبيد الأموال العمومية، بفرض نظام رقابي دقيق يوقف النزيف، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية الموضوع فترشيد النفقات يعني صب المال العمومي فيما يفيد فعلا حياة الأمة وتجنيب إضاعته في كل ما هو جانبي لا يغني ولا يضمن من جوع.

أما فيما يخص موضوع الإيرادات، فيجب علينا الاتجاه الحتمي والسريع إلى إصلاح عميق للنظام الجبائي وذلك على صعيدين:

أولا: تبسيط هذا النظام، حيث تسهل معرفته فيسهل عليه الإقبال، والمعروف أن الغامض يخيف.

ثانيا: تخفيف هذا النظام، حيث يصبح، لا أقول جذابا ولكن معقولا يعالج فعلا النفور والتهرب.